الأمم المتحدة

A/HRC/21/61

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، شمس الباري

موجز

بلغ الصومال منعطفاً حاسماً في تاريخه الذي اتسم على مدى العقدين الماضيين بعدم الاستقرار. ويستعد البلد اليوم لأن يفتح صفحة جديدة بعد أن عانى خلال هذه الفترة من إحدى أفظع الأزمات الإنسانية. ويؤمل أن تفضي خريطة الطريق الرامية إلى إنهاء فترة الانتقال من ماض مظلم إلى مستقبل زاهر في الصومال، بالتزامن مع تقديم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى تشكيل حكومة جديدة منتخبة في مقديشو. وفي هذا التقرير، يسعى الخبير المستقل إلى بيان ما حدث من تطورات خلال السنة الماضية في المجالات العسكرية والسياسية والدبلوماسية وكذا فيما يتعلق بالوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في الصومال. ويقدّم الخبير المستقل في نهاية التقرير توصيات إلى حكومة الصومال، الحالية والقادمة، وإلى المجتمع الدولي بغية الاستفادة من المكاسب التي تحققت بفضل تضافر جهود جميع الجهات المعنية واستخدامها استخداماً جيداً لبناء صومال جديد ينعم بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للجميع.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٨	٣
ثانياً –	معلومات أساسية	٩-١١	٤
ثالثاً –	التطورات الرئيسية	١٢-٤٩	٥
	ألف- الوضع الأمني	١٣-٢٢	٥
	باء – خريطة الطريق الرامية إلى إنهاء الفترة الانتقالية	٢٣-٢٧	٧
	جيم- صوماليلاند	٢٨-٣٣	٨
	دال – بونتلاند	٣٤-٤٠	١٠
	هاء – مناطق سول وساناغ وكاين	٤١-٤٩	١١
رابعاً –	التطورات في مجال حقوق الإنسان	٥٠-٨٢	١٣
	ألف- الحق في الحياة	٥٠-٥٩	١٣
	باء – الحق في الغذاء	٦٠-٦١	١٥
	جيم- التشرد القسري	٦٢-٦٥	١٥
	دال – العنف ضد المرأة	٦٣-٦٨	١٦
	هاء – حماية الأطفال	٦٩-٧٤	١٧
	واو- حرية التعبير ووسائط الإعلام	٧٥-٨٠	١٨
	زاي- معاملة السجناء	٨١-٨٢	١٩
خامساً –	تطورات أخرى	٨٣-٨٤	٢٠
سادساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٨٥-١٣٣	٢٠
	ألف- الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية	٩٦-١٠٦	٢٣
	باء-صوماليلاند	١٠٧-١١٠	٢٤
	جيم- بونتلاند	١١١-١١٣	٢٥
	دال – المجتمع الدولي	١١٤-١٢١	٢٦
	هاء – منظومة الأمم المتحدة	١٢٢-١٣٢	٢٧

أولاً- مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/١٧ الذي نص فيه المجلس على أمور منها تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال لمدة سنة واحدة، والذي طلب فيه إليه تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الحادية والعشرين. ويغطي هذا التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى بداية آب/أغسطس ٢٠١٢.

٢- وقام الخبير المستقل بزيارته الميدانية الثامنة للصومال وكينيا في الفترة من ١٥ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وزار نيروبي وهرغيسا في صوماليلاند، وغاروي وبوساسو في بونتلاند، ومقديشو، عاصمة الصومال الاتحادية. واستطاع الخبير المستقل، بفضل الحراسة العسكرية التي وفّرتها له بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أن يقضي يومين وليلتين في مقديشو ويعبر المدينة في مناسبتين للاجتماع برئيس الوزراء ووزير الداخلية وغيرهم من كبار المسؤولين.

٣- وفي نيروبي، عقد الخبير المستقل اجتماعات مع الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال أوغوستين ماهيغا، ورئيس الديوان هاسميك قجيان، اللذين قدّما له معلومات مفيدة عن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في المضي قدماً نحو تنفيذ خريطة الطريق الرامية إلى إنهاء الفترة الانتقالية في الصومال. وتلقّى إحاطة إعلامية مستفيضة من وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ووحدة الدستور المشتركة، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع للاتحاد الأوروبي.

٤- وفي مقديشو، أجرى الخبير المستقل نقاشات موسّعة مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية عبد الولي محمد علي، الذي أكد من جديد التزامه بالنجاح في إنهاء الفترة الانتقالية رغم التحديات الأمنية. واجتمع الخبير المستقل أيضاً بوزير الداخلية والأمن القومي عبد الصمد محمد حسن، الذي قدم له عرضاً موجزاً عن الوضع العسكري والأمني العام في جنوب وسط الصومال وعن السياسة التي تتبعها الحكومة تجاه أفراد حركة الشباب المنشقين وأسرى الحرب. وأبلغ عمدة مقديشو الخبير المستقل بالتحديات الأمنية الصعبة التي يواجهها مكتبه عند تقديم الخدمات الأساسية إلى سكان المناطق المحرّرة. وعقد الخبير المستقل اجتماعاً مع الفريق العامل التقني المعني بالعدالة والسجون، حضره أيضاً المدّعي العام، وساعده هذا الاجتماع على فهم الوضع العصيب الذي يمر به البلد نتيجة انهيار نظام العدالة والسجون.

٥- وفي مقديشو، حصل الخبير المستقل على معلومات مفيدة من ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الألغام، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومن نائب منسق الشؤون

الإنسانية. كما حصل على معلومات من قائد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونائب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي عن الجبهة العسكرية.

٦- واجتمع الخبير المستقل بالصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مقديشو. واطّلع على المخاطر التي تعترضهم باستمرار أثناء أداء عملهم في مدينة من أخطر المدن في العالم.

٧- وفي صوماليلاند، اجتمع الخبير المستقل بالوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين. وفي بونتلاند، شارك في الحفل الاختتامي الذي نُظّم في غاروي بمناسبة اعتماد دستور جديد لبونتلاند. واجتمع في وقت لاحق بالرئيس وأعضاء حكومته وغيرهم من المسؤولين. وخلال زيارته لبوساسو في منطقة بونتلاند، عاين الخبير المستقل وضع المشردين داخلياً والمشاكل التي يواجهونها.

٨- ويستند هذا التقرير إلى ما استقاه الخبير المستقل من معلومات أثناء محادثاته مع من سبق ذكرهم من محاوريه الكثيرين. واطلع الخبير المستقل أيضاً على منشورات وتقارير لوسائط الإعلام تناولت مؤخراً التطورات التي حدثت في الصومال، وتلقى رسائل من أفراد يلفتون فيها انتباهه إلى قضايا هامة تتعلق بحقوق الإنسان.

ثانياً- معلومات أساسية

٩- تفيد المعلومات التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مؤخراً[(١)] بأن الوضع في الصومال خلّف ثالث أكبر عدد من اللاجئين في العالم، بعد أفغانستان والعراق. ولقد تجاوز عدد الصوماليين اللاجئين في المنطقة مليون لاجئ. واستضافت هؤلاء اللاجئين بالأساس كينيا واليمن وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وجمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا ومصر. واستقر ما يقارب ١,٣٦ مليون صومالي من المشردين داخلياً في منطقة جنوب الوسط. والتمس ٤٤ ٧٣٤ صومالياً اللجوء في البلدان المجاورة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٢، فيما تعرض ٠٠٠ ٣٩ صومالي للتشرد الداخلي ولا سيما في جنوب وسط الصومال.

١٠- وكان الصومال أكثر بلدان القرن الأفريقي تأثراً بالجفاف المستمر الذي اعتبره الكثيرون الأسوأ من نوعه خلال العقود الستة الماضية. وفي بلد عبثت به الحرب الأهلية على مدى عقدين، أدى تعاقب احتباس الأمطار الموسمية إلى شحّ في المواد الغذائية وارتفاع مهول في أسعارها. وأفادت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن حوالي ٣,٧ ملايين صومالي يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة. ويتزايد عدد الصوماليين الذين يغادرون بيوتهم ويمشون آلاف الكيلومترات طلباً للغذاء، وينتهي الأمر بمعظمهم في مستوطنات

(١) انظر: UNHCR Population Movement Tracking Mogadishu Monthly Dashboard, May 2012، متاحة من الموقع: www.unhcr.org/4fec227b9.html.

للمشردين داخلياً في الصومال وفي مخيمات اللاجئين في كينيا وإثيوبيا في ظروف تتسم بأقصى حدود سوء التغذية.

١١- ويفيد منسق الإغاثة الطارئة بأن الوضع الإنساني في الصومال خطير ويجب أن يظل في صدارة جدول أعمال المجتمع الدولي. ورغم أن ظروف المجاعة زالت ظل سكان كثيرون يعيشون في وضع متأزم قد يتفاقم بسرعة. وتأخر هطول الأمطار في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه و لم تمطر في جميع المناطق بالكمية ذاتها. ونتيجة لذلك، يرجح أن يكون المحصول قليلاً ومتأخراً مقارنة بالعادة. ويرجح أن يعاني سكان جنوب الصومال في أواخر عام ٢٠١٢ انعدام الأمن الغذائي إلى حدّ إعلان حالة الطوارئ[٢].

ثالثاً- التطورات الرئيسية

١٢- سُجّل تطوران مهمان في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما التطور الأول، المتعلق بالوضع الأمني، فهو انسحاب حركة الشباب من مقديشو في بداية آب/أغسطس ٢٠١١؛ وأما الثاني، فهو في اعتماد خريطة طريق بشأن إنهاء الفترة الانتقالية في الصومال في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

ألف- الوضع الأمني

١٣- شكّل انسحاب حركة الشباب من مقديشو تطوراً سياسياً وأمنياً بالغ الأهمية وأثر على نحو مباشر على حالة حقوق الإنسان في الصومال. وبعد توقف الحرب التقليدية بوقت قليل ظهر تغير في نوع الإصابات المعالجة في أهم المرافق الطبية في مقديشو. وسمح ذلك أيضاً بوضع مقديشو تحت سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية، ما أتاح لها فرصة تقديم خدمات أفضل للسكان.

١٤- ورغم انسحاب حركة الشباب من مقديشو تواصلت الاشتباكات المسلحة العنيفة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المسلحة من جهة، وحركة الشباب من جهة أخرى، في باقي أنحاء البلاد خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وانحصرت الاشتباكات بالأساس في المحافظات الواقعة خارج المدينة. وبعد ذلك، بدأت وتيرة هجمات المتمردين وفعاليتها تتراجع بفعل زيادة ضغط قوات الحكومة والبعثة المعززة، وانتهى الأمر إلى شن عملية اقتحام ناجحة لممر

(٢) انظر: http://reliefweb.int/report/somalia/emergency-relief-coordinator%E2%80%99s-key-messages-somalia-5-july-2012-issue-number-9.

أفغوي في منتصف شهر شباط/فبراير. وهذا ما جعل تأثير الحكومة والبعثة يتجاوز مقديشو، ولا يزال الوضع على ما هو عليه.

١٥- وتمثل عنصر إضافي في التراع في عودة القوات الإثيوبية بصورة أوضح. وأدّى تركيز عناصر القتال الثقيل في المدن الحدودية إلى خروج أفراد حركة الشباب من أهم المدن المحصّنة، بما في ذلك المدينة الرئيسية بيدوا. وردّت حركة الشباب بتغيير تكتيكاتها، وذلك بالجمع بين الحرب التقليدية والهجمات غير المتناظرة، ما أسفر عن سقوط قتلى وساهم في استمرار عدم الاستقرار.

١٦- ومثّل وصول القوات الكينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تطوراً جديداً آخر. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، وُضعت هذه القوات رسمياً تحت سيطرة البعثة. وأدّت هذه القوات دوراً مهماً، بطرق منها شن الهجمات الجوية، وساهمت بذلك في استعادة أراضي منطقة وسط الجنوب من حركة الشباب التي حاولت عرقلة تقدمها العسكري بشن هجمات خاطفة.

١٧- وبدأت قوات حركة الشباب تضعف بسبب ظهور جبهات متعددة وكذا بسبب الانقسامات الداخلية والانشقاقات وفقدان المقاتلين الأجانب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّعت قوات البعثة وقوات الأمن الصومالية نطاق سيطرتها ليشمل معظم أراضي منطقة وسط جنوب الصومال وأوشكت على الاستيلاء على منطقة كيسمايو.

١٨- وبلغ عدد قوات البعثة حوالي ٩ ٨٠٠ جندي في القطاع ١ (مقديشو). ونُشر حوالي ٤ ٦٦٠ جندياً كينياً في القطاع ٢ (جنوب الصومال). وهكذا بلغ مجموع الجنود الحاليين قرابة ١٤ ٤٦٠ جندياً. وبوصول ٢ ٥٠٠ جندي إضافي من بوروندي وجيبوتي من المقرر نشرهم في القطاع ٣ (بيدوا ووسط الصومال)، ووصول ٦٠٠ جندي آخر من جيبوتي إلى القطاع ٤ (بيلدوين وحيران الشرقية)، يُتوقع أن تبلغ قوات البعثة قريباً عددها الأقصى من الجنود بموجب ولايتها وهو ١٧ ٧٣١ جندياً.

١٩- ونتيجة لتعزيز عدد قوات البعثة، تحسنت حرية تنقل سكان مقديشو تحسناً ملحوظاً. ويعزى ذلك بالأساس إلى التخلص من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة في مقديشو.

٢٠- وآتى التدريب المنتظم لقوات البعثة في مجال القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما يشمل تدريبها على منع العنف الجنسي المرتبط بالتراع، نتائج إيجابية. ويوجد تحسن كبير فيما يبدو في نظرة الجمهور للبعثة وقبوله لها. ويفيد المراقبون بأن العمليات العسكرية التي شهدها ممر أفغوي في شباط/فبراير ٢٠١٢ أثبتت النجاح الكبير للتدابير التي اتخذها البعثة في سبيل التقليل من الضحايا في صفوف المدنيين إلى أدنى حد من خلال اختيار طرق هجوم محددة وطلب التحقق المتعدد من الأهداف.

٢١- وسُجّلت أيضاً تطورات إيجابية فيما يتعلق بتعزيز قوات الأمن الوطني. وشُكّلت لجنة تنسيق لمراجعة قواعد السلوك والمنشآت اللوجستية المستقبلية وكشوف المرتبات والخريطة الجنسانية ومخطط معاش قدامى المحاربين ولتنظيم توزيع المركبات والتجهيزات العسكرية. غير أن الخبير المستقل يساوره القلق إزاء صعوبة بناء قدرات قوات الأمن بسبب ضعف قدرة الحكومة على دفع أجور الجنود وتجهيزهم.

٢٢- وسُجّلت أيضاً تحسينات فيما يتعلق بقوات الشرطة. وسمح الدعم المقدم من المانحين بتسديد مرتبات أفراد الشرطة الذين يتابعون دورات لتجديد المعارف في أكاديمية مقديشو للشرطة. ودُفعت لآخرين بدلات التدريب. كما تحسنت الجهود الرامية إلى تسديد الرواتب المتأخرة لأفراد قوات الشرطة، وإن كان تسديدها بشكل كامل يتطلب المزيد من الأموال.

باء- خريطة الطريق الرامية إلى إنهاء الفترة الانتقالية

٢٣- تقررت خريطة الطريق الرامية إلى إنهاء الفترة الانتقالية بموجب اتفاق كمبالا المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١١، وهو اتفاق قبل بموجبه رئيسا السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة تمديد الفترة الانتقالية لفترة سنة إلى غاية ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويهدف هذا الاتفاق، الذي اعتمد رسمياً في اجتماع تشاوري عقدته الجهات المعنية في الصومال في مقديشو في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إلى تحسين الأمن في منطقة مقديشو وغيرها من مناطق جنوب الصومال؛ ووضع اللمسات الأخيرة على الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار واعتمادها؛ والمضي في عملية المصالحة والتواصل الوطنية؛ وصياغة مشروع الدستور واعتماده؛ وتنفيذ الإصلاحات الدستورية في المؤسسات الاتحادية الانتقالية؛ وتنظيم الانتخابات الرئاسية وانتخابات رئيس البرلمان ونائبيه قبل ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٢٤- وشمل تنفيذ الأهداف الرئيسية لخريطة الطريق بذل جهود من قِبل الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل الوصول إلى عدد من الإدارات الإقليمية. وأفضت المشاورات الرامية إلى إنهاء عملية صياغة الدستور إلى عقد مؤتمرين تشاوريين وطنيين بشأن دستور الصومال في غاروي (بونتلاند) في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (اجتماع غاروي الأول) والفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ (اجتماع غاروي الثاني).

٢٥- وأفضى اجتماع غاروي الأول إلى وضع مجموعة من المبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بهيكل البرلمان الاتحادي الجديد وحجمه وأساس التمثيل فيه ومعايير اختيار أعضائه، وبقيام جمعية تأسيسية وطنية باعتماد دستور اتحادي جديد ينص على أمور منها ولايتها وحجمها ومعايير اختيار أعضائها.

٢٦- وأفضى اجتماع غاروي الثاني إلى توافق آراء بشأن طبيعة بنية الحكم الاتحادي في الصومال، بما في ذلك وضع العاصمة مقديشو، وهيكل الجهاز التنفيذي الاتحادي والعناصر

المتصلة بوضع نظام انتخابي؛ وبشأن تفعيل مبادئ اجتماع غاروي الأول المتعلقة بعملية اعتماد الدستور وبالبرلمان الاتحادي الجديد. وتقرّر خلال اجتماع غاروي الثاني أيضاً أن تشغل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان وغيره من الأجهزة المنشأة لإنهاء الفترة الانتقالية، وتحديداً الجمعية التأسيسية الوطنية واللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة.

٢٧- وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، جرى حسب الأصول إنشاء الجمعية التأسيسية وافتتاحها في مقديشو. وواصلت اجتماعاتها إلى غاية ٢ آب/أغسطس بمشاركة ٨٢٥ شيخاً يمثلون ١٨ منطقة من مناطق البلد. وبالنظر إلى الوضع الأمني الحالي وفي انتظار تنظيم استفتاء وانتخابات مباشرة، اتُّفق على أن يشكل الشيوخ التقليديون مصدر الشرعية الانتخابية وأن يمثلوا الشعب في إقرار دستور مؤقت وتأسيس برلمان جديد لإنهاء الفترة الانتقالية الراهنة. غير أن حصة النساء المعيّنات في الجمعية التأسيسية بلغت ٢٤ في المائة فقط، وهي حصة دون نسبة ٣٠ في المائة التي حدّدها اجتماع غاروي الثاني. واعتمدت الجمعية التأسيسية دستور الصومال المؤقت في ١ آب/أغسطس.

جيم- صوماليلاند

٢٨- شهدت صوماليلاند عدداً من التطورات المهمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبدأ على نحو تدريجي تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في صوماليلاند. ولم تكن هذه اللجنة تمثل مبادئ باريس كلياً لكنها كانت قريبة من روح تلك المبادئ. وقيّمت اللجنة، بمساعدة وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، مواطن قوتها وضعفها كخط أساس لوضع استراتيجيتها المستقبلية. إلا أن اقتراح وضع اللجنة تحت سلطة وزارة العدل أثار قلقاً بشأن تأثير ذلك المحتمل على استقلالية اللجنة. وأعرب الخبير المستقل عن قلقه بهذا الشأن لوزير العدل حسين أحمد عيديد، الذي اجتمع به خلال الزيارة.

٢٩- وواصلت السلطات الإقليمية اتخاذ خطوات تدريجية من أجل تعزيز قطاعي العدالة والأمن. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أطلق وزير العدل، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية وطنية بشأن العدالة تتوخى التنسيق بين القانون العرفي (*Xeer*) والقانون الديني (الشريعة) وسياسة القضاء الرسمي من أجل تعزيز قدرات الجهاز القضائي وضمان استقلاليته وفقاً لمعايير حقوق الإنسان. وأدت هذه الاستراتيجية إلى تفكيك اللجان الإقليمية التي ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الماضي. غير أنه سُجّل قلق إزاء بعض أنماط تخويف الصحفيين وحبسهم واحتجازهم لتقييد حرية التعبير والرأي وحقوق وسائط الإعلام. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أجرى وزير العدل، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة بشأن وضع المحتجزين في منطقة صوماليلاند. وتفيد هذه الدراسة بأن ٧٠ في المائة من السجناء حُكم عليهم في المحكمة الابتدائية ولم تتح لهم الفرصة لاستئناف قرار إدانتهم.

٣٠- وكشفت الدراسة أن أغلبية السجناء موقوفون أو محتجزون لفترة مطولة رهن المحاكمة من دون أن توجه إليه تهم، بمن فيهم سجين موقوف رهن المحاكمة منذ أربع سنوات. وخلصت هذه الدراسة إلى أن السلطات المعنية انتهكت حق السجناء في التحقيق وأهملته. وشملت أهم أسباب هذه الانتهاكات غياب التنسيق بين قوات الشرطة وحرّاس السجون ومكتب المدعي العام والمحامين والمحاكم، إضافة إلى تقادم قوانين إدارة السجون وتعارضها مع دستور صوماليلاند والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣١- وناقش الخبير المستقل أوجه القلق آنفة الذكر مع وزير العدل، وأبلغه هذا الأخير بأنه لا يجوز، بموجب الحق في حرية التعبير والرأي والصحافة والحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع، التي يكفلها دستور صوماليلاند، توقيف أي صحفي دون أمر قضائي، ما لم يتجاوز هذه الحقوق. وأبدى الوزير أسفه إزاء افتقار معظم الصحفيين إلى خلفية أكاديمية في هذا المجال وإلى الروح المهنية، والحرص بالدرجة الأولى على بث المعلومات الحساسة. وطلب مساعدة تقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل وضع قانون شامل لوسائط الإعلام يمتثل معايير حقوق الإنسان.

٣٢- واطّلع الخبير المستقل على الجهود التي تبذلها السلطات في صوماليلاند لمكافحة القرصنة. وأبلغه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن صوماليلاند قطعت شوطاً في القضاء على القرصنة في سواحلها. وأحيط علماً بأن صوماليين يُزعم أنهم قراصنة اعتقلوا في سواحل سيشيل، ووُجّهت إليهم تهمة القرصنة وأدينوا ثم نقلوا إلى صوماليلاند لقضاء عقوبات بالسجن بموجب اتفاق بين الجانبين. وتحدث الخبير المستقل، خلال زيارته لسجن هرغيسا المركزي، مع القراصنة المدانين الذين حُكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين ١٠ سنوات و٢٠ سنة. واشتكى السجناء من عدم مراعاة الأصول القانونية، إذ لم يمنحوا حق الاستئناف الذي يخوّلهم إياه قانون سيشيل. ورفع الخبير المستقل هذه الشكوى إلى وزير العدل فقال إن صوماليلاند راضية عن عدالة هذه المحاكمات وكانت قد أوفدت ممثلاً إلى سيشيل من أجل مراقبتها. كما طلب إلى وحدة حقوق الإنسان النظر في المسألة.

٣٣- وأعرب الخبير المستقل لوزير العدل عن خيبة أمله إزاء المضي، رغم مناشداته السابقة، في سجن الشابات والشبان بتهمة عصيان والديهم. وسلّم الوزير بأن القضاء على التقاليد العريقة والممارسات العرفية لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها؛ لكن تبذل الجهود منذ بدء العمل بالنظام الحالي في عام ٢٠١٠ من أجل اعتماد قانون للأحداث وتطبيقه. وقد تراجع عدد الحالات إلى حدّ كبير نتيجة لتنظيم حملات لتوعية الوالدين. وأضاف أن الحكومة أنشأت قسماً خاصاً لتأهيل الأطفال داخل وزارة العدل من أجل معالجة حالات الأطفال الذين ينتهكون القانون.

دال- بونتلاند

٣٤- في بونتلاند، زار الخبير المستقل غاروي ومدينة بوساسو الساحلية. وفي غاروي، تلقى دعوة من رئيس ولاية بونتلاند الصومالية عبد الرحمن محمد فارولي للمشاركة في احتفال بمناسبة تصديق الجمعية التأسيسية الإقليمية على دستور بونتلاند الانتقالي. واجتمع في وقت لاحق بالرئيس فارولي ونائبه عبد الصمد علي شري. وعقد اجتماعات مع وزير العدل وزير الأمن ورئيس القضاة وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، وقائد الشرطة ومنظمات المجتمع المدني. كما زار السجن المركزي بغاروي.

٣٥- وأثنى الخبير المستقل على الرئيس لما حققته حكومته من إنجازات منذ اجتماعهما الأخير في عام ٢٠١١. وسلّم بالجهود التي يبذلها الرئيس في سبيل الشروع في العملية الديمقراطية ودعمها، والانتقال إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب جسّده إنشاء لجنة انتخابية، وهو ما يسّر عملية سن قانون بشأن الجمعيات السياسية والتصديق على الدستور الانتقالي. وسلّم أيضاً بالتحديات الأمنية التي تواجهها بونتلاند في ضوء تقارير مفادها أن عناصر من حركة الشباب دخلت إلى أراضيها هرباً من جنوب وسط الصومال. إلا أنه شدد على ضرورة أن يتمتع المشتبه بهم بالحق في مراعاة الأصول القانونية والحق في محاكمة عادلة وفقاً لدستور بونتلاند.

٣٦- وأشاد الخبير المستقل باعتماد السلطات في بونتلاند لغة محايدة جنسانياً في الدستور المصدّق عليه مؤخراً. لكنه أعرب عن قلقه إزاء بعض أحكامه التي لا تمتثل المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وعبّر عن أمله في أن تعالج الشواغل التي أثارها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بشأن بعض مواد الدستور سعياً إلى تعزيزه.

٣٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أقرّ برلمان بونتلاند القانون المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، لم يعيّن حتى الآن موظف معني بالدفاع عن حقوق الإنسان حتى الآن. وحث الخبير المستقل الرئيس على تشغيل مكتب تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في بونتلاند من خلال عملية شفافة يتم فيها اختيار الشخص المناسب لهذه الوظيفة عن طريق دعوة عامة إلى تقديم الترشحات.

٣٨- وأعرب الخبير المستقل للرئيس عن قلقه إزاء احتمال أن تؤثر ممارسة تعيين القضاة وعزلهم على استقلالية القضاء، لأن القرار يترك حصرياً في الحالتين لتقدير السلطتين التنفيذية والتشريعية. وأعرب عن أمله في أن تُتخذ تدابير تكفل اعتماد هذه القرارات بالتشاور مع هيئة قانونية مستقلة. واقترح إشراك المجلس الأعلى للقضاء في مراجعة قرارات تعيين القضاة وعزلهم وفي إصدار التوصيات بهذا الشأن. ودعا الرئيس أيضاً إلى النظر في إلغاء عقوبة

الإعدام أو الالتزام على الأقل بوقف مؤقت لتنفيذ جميع قرارات الإعدام تماشياً مع الالتزامات التي قدمها الصومال خلال الاستعراض الدوري الشامل المتعلق به[٣].

٣٩- وأعرب الخبير المستقل أيضاً لسلطات بونتلاند عن قلقه بشأن سن قانون الختان الذي يمنع التخييط المانع للجماع لكنه يجيز أشكالاً أخرى من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وحثّ على تعديل هذا القانون بهدف منع جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية وفقاً للمادة ١٨(٢) من دستور بونتلاند الذي يضمن لكل شخص الحق في الحماية والسلامة الجسدية، وكذلك وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقُطع التزام في هذا الصدد خلال الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالصومال في عام ٢٠١١.

٤٠- وأُبلغ الخبير المستقل بأن الرئيس فارولي وقّع في تموز/يوليه ٢٠١١ قانون الجمعيات السياسية في بونتلاند. وسمح هذا القانون بتكوين أحزاب سياسية في بونتلاند، بعد أن كان ذلك ممنوعاً في الماضي.

هاء- مناطق سول وساناغ وكاين

٤١- أُحيط الخبير المستقل علماً بإنشاء دولة الصومال الاتحادية شبه المستقلة في شمال الصومال، وهي تضم مناطق سول وساناغ وكاين المعروفة باسم "ولاية خاتومو". وقد أنشأ هذه الدولة مجموعة من السياسيين وشخصيات المهجر والشيوخ والزعماء الدينيين المنتمين إلى عشيرة دولبهانتي الفرعية التابعة لدارود، خلال اجتماع تاليح المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويطالب كل من صوماليلاند وبونتلاند بهذا الإقليم. وأعلنت "إدارة خاتومو" أنها تدعم وحدة الصومال. وقد اعترف رئيس الحكومة الانتقالية الاتحادية في البداية بولاية خاتومو غير أن هذا الاعتراف سُحب فيما بعد.

٤٢- وينبغي الإشارة إلى أن عشيرة دولبهانتي كانت محورية بالنسبة إلى السياسيين في النزاع الإقليمي بين بونتلاند وصوماليلاند حول منطقتي سول وساناغ. وغالباً ما أدّى انقسام الولاء داخل العشيرة الفرعية بين صوماليلاند وبونتلاند إلى انعدام الاستقرار في المنطقة وإلى توتر العلاقات بين سلطات الإقليمين، على الرغم من أن كلاً من إدارة بونتلاند وإدارة صوماليلاند حاولتا ضم ممثلين لعشيرة دولبهانتي. ومنذ نشأة ولاية خاتومو، أعرب المواطنون (سيما في منطقة سول) عن دعمهم الواضح للولاية الجديدة من خلال تنظيم مظاهرات شعبية قيل إن قوات أمن صوماليلاند قمعتها بالقوة، مما أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص.

٤٣- ويظل الوضع السياسي والأمني في المنطقة متوتراً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اندلعت بين الفينة والأخرى اشتباكات بين قوات صوماليلاند ومجموعات مسلحة موالية

(٣) الوثيقة A/HRC/18/6.

لولاية خاتومو أسفرت عن مقتل الكثيرين وعن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أُبلغ عن اندلاع معارك بين قوات صوماليلاند وميليشيات تابعة لعشيرة دولبهانتي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، اندلعت معارك بين قوات صوماليلاند والقوات الموالية لإدارة خاتومو على مقربة من المدينة الحدودية بوهودل، وأسفر ذلك عن وفيات وإصابات في صفوف المدنيين وأجبر بعض السكان على الفرار.

٤٤- وبحث الخبير المستقل، خلال زيارته إلى صوماليلاند، الوضع مع وزير الديوان الرئاسي حرشي عبدي حسن، فأبلغه هذا الأخير بأن الرئيس سيلانيو مُلتزم بالحوار وأنه دعا إلى تنظيم مؤتمر للسلام في هذا الصدد. وإلى جانب ذلك، تجرى محادثات أولية بهدف التوصل إلى حل سياسي. وأضاف الوزير أن المحادثات بين وزير العدل وأحد زعماء ولاية خاتومو في جيبوتي والتحضيرات للمؤتمر المزمع عقده في أبو ظبي تسير في الطريق الصحيح.

٤٥- وردّاً على قلق الخبير المستقل إزاء ادّعاءات قمع قوات الأمن في صوماليلاند لأشخاص عزّل كانوا يمارسون حقهم في التظاهر السلمي، فنّد الوزير هذه الادّعاءات قائلاً إن هؤلاء الأشخاص كانوا يناهضون الحكومة، ومن واجب الحكومة أن تحافظ على الأمن العام. وأضاف أن هذه الأراضي، خلافاً لباقي المناطق الصومالية، لا تخضع لعشيرة بعينها بما أن سكان جميع العشائر مختلطون. وقال إن السلام أحلّ في منطقة ساناغ لكن الوضع في منطقة سول ما زالت تشوبه بعض الثغرات التي استغلها مناوئو السلام لشن هجوم على جيش صوماليلاند.

٤٦- وردّاً على طلب الخبير المستقل بالسماح لوحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ولباقي منظمات حقوق الإنسان برصد انتهاكات حقوق الإنسان المدّعى ارتكابها في المنطقة، وافق الوزير على السماح بإجراء هذه الزيارات وتيسيرها وتنظيمها. ووجّه الخبير المستقل انتباه الوزير إلى العمل الذي يضطلع به مركز الحوار الإنساني، وهو وكالة مستقلة توجد في جنيف وتساعد على تعزيز الحوار بين أطراف النزاع.

٤٧- وأثار الخبير المستقل المشكلة ذاتها مع رئيس بونتلاند ونائب الرئيس عبد الصمد علي شيري الذي ينتمي إلى منطقة سول. وادّعى كلاهما أن الأراضي تابعة لبونتلاند وعارضا بالتالي إنشاء ولاية جديدة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وهو يوم تنظيم المظاهرات، قيل إن نائب رئيس بونتلاند صرّح بأن بونتلاند لها الحق بموجب الدستور في تحرير لاس عنود من سيطرة صوماليلاند وطلب من قوات صوماليلاند مغادرة منطقة سول.

٤٨- وحدثت تطورات أخرى تمثلت في استيلاء الميليشيات الموالية لولاية خاتومو في ٤ حزيران/يونيه على نقطة تفتيش تحرسها قوات أمن بونتلاند واحتلال قرية توكاراق. وباشر شيوخ وقادة مجتمعيون يمثلون الطرفين مفاوضات في ١٢ حزيران/يونيه لمنع اندلاع نزاع بينهما. وفي ١٦ حزيران/يونيه تقدمت قوات صوماليلاند داخل قرية توكاراق وأجبرت الميليشيات الموالية لخاتومو على الانسحاب. ولم تمر ساعات قليلة حتى عادت قوات صوماليلاند إلى قاعدتها في لاسكانود في منطقة سول، وسيطرت بعد ذلك القوات المسلحة لبونتلاند على

توكاراق. وأشارت التقارير إلى فرار ١٢٠ رجل أمن على الأقل في ١٨ حزيران/يونيه من مواقع مختلفة لقوات أمن بونتلاند والتحاقهم بالميليشيات الموالية لخاتومو. وأفادت التقارير أيضاً بأن الفارّين حظوا باستقبال وترحيب أعضاء إدارة خاتومو وسكان المنطقة.

٤٩- وعلم الخبير المستقل في وقت لاحق أن رئيس صوماليلاند اجتمع بزعيم منطقة سول وساناغ وكاين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في دبي، واتفقا على تسوية النزاع والتصدي لجميع ما أسفر عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان في المنطقة. ويود الخبير المستقل توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات في منطقة سول وساناغ وكاين التي يمكن أن تخرج عن السيطرة.

رابعاً- التطورات في مجال حقوق الإنسان

ألف- الحق في الحياة

٥٠- أدّى انتهاء المعارك في مقديشو إلى تحسين أوضاع المدنيين المقيمين في العاصمة. وسُجّل تراجع كبير في عدد ضحايا استخدام الأسلحة من المدنيين مقارنة بعام ٢٠١١ الذي شهد خلال شهر آذار/مايو وحده دخول ٥٩٠ ١ شخصاً، من بينهم ٧٣٥ طفلاً لم يبلغوا الخامسة من العمر، مستشفيات مقديشو بسبب إصابات ناجمة عن استخدام الأسلحة. وفي المقابل، بلغ عدد المدنيين الضحايا ٥٠٠ شخص في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وكان من بينهم ٤٣ طفلاً دون الخامسة من العمر.

٥١- وساهم الحظر الذي فرضته بعثة الأمم المتحدة للصومال على إطلاق النار المباشر وتحديدها لمناطق حظر إطلاق النار في تخفيض عدد الضحايا المدنيين. ويتوقع أن يساهم إنشاء البعثة خلية لتعقب الضحايا المدنيين في مواصلة الحد من الخسائر.

٥٢- ويظل عدد المصابين أو القتلى من ضحايا الحرب غير التقليدية والعنف وانعدام الأمن مرتفعاً. وأعربت حركة الشباب علنياً عن نيتها مواصلة الهجمات وأعلنت مسؤوليتها عن الهجوم المنفذ في مقديشو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وهو هجوم أسفر عن مقتل ٧٠ شخصاً، منهم طلبة كثيرون كانوا يقدمون طلبات الحصول على منحة دراسية، وعن الهجوم الذي نفّذ في شباط/فبراير ٢٠١٢ وأسفر عن مقتل ١٥ شخصاً بالقرب من فندق مونا.

٥٣- وارتفاع عدد هجمات حركة الشباب دليل على عدم احترامها قواعد الحرب الراسخة تقليدياً في ثقافة الصومال. وتفيد التقارير بأن الحركة تعتزم مواصلة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وهو تكتيك تسبب في نسبة كبيرة من الضحايا. وعلى سبيل المثال، انفجر أحد هذه الأجهزة في ٢٧ شباط/فبراير خلال مباراة لكرة القدم في مقاطعة واريغلي. وأسفر هذا الانفجار عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ١٢ آخرين.

٥٤- وخارج مقديشو، تفيد التقارير بأن العمليات العسكرية التي تنفذها القوات الإثيوبية والكينية أسفرت عن خسائر في صفوف المدنيين. ومن ذلك، على سبيل المثال، الهجوم الجوي الذي شُن على جيليب حيث سقط صاروخ في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على مخيم للأشخاص المشردين داخلياً، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، من بينهم امرأة وثلاثة أطفال، وإصابة ٤٥ شخصاً. ونفت القوات الكينية مسؤوليتها عن هذا الحادث في حين نسبته إليها صراحة منظمة أطباء بلا حدود التي كانت موجودة في عين المكان وعالجت الجرحى.

٥٥- ويتحدث عدد كبير من التقارير عن اغتيال حركة الشباب للمدنيين المتهمين بالتعاون مع الحكومة الانتقالية الاتحادية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٢، أطلقت النار في بايدوا على شخص كان ينظف ملابس أحد الوزراء فلقي مصرعه بعد صلاة العشاء. وحذرت حركة الشباب السكان من دعم قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أو حلفائها. ومن جهة أخرى، أفادت التقارير بأن الحكومة والقوات الحليفة لها تعتقل المشتبه بانتمائهم إلى حركة الشباب رغم أن الغموض يكتنف إجراءات الاحتجاز ووضع المحتجزين.

٥٦- وأفادت التقارير بأن حركة الشباب قامت في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه بقطع رقاب مدنيين في منطقة غالغودود، وسط الصومال، عقب انسحاب القوات الإثيوبية وقوات الجماعة الإسلامية المعتدلة المدعوة *أهل السنة والجماعة* من المدينة. وأُبلغ عن قطع رقاب عشرة أشخاص اشتُبه في أنهم يتجسسون لصالح العدو. وأفادت التقارير بأن جميع الضحايا كانوا من الرجال الذين نُسبت إليهم تهمة الترحيب بالقوات الإثيوبية وقوات أهل السنة والجماعة في المدينة. وكان *مؤذن* أحد المساجد من بين الضحايا أيضاً.

٥٧- وأطلق مهاجمون مجهولون النار على المدعي العام لمنطقة سول الخاضعة لإدارة صوماليلاند وقتلوه، فبات ثاني قاض يقتل في شمال الصومال في أقل من شهر. وقام مجهولون مسلحون برشاشات بإطلاق النار على القاضي أثناء متابعته مباراة لكرة القدم في أحد أنحاء لاسكانود، عاصمة سول.

٥٨- وفي ٣٠ حزيران/يونيه قُتل المدّعي العام لمدينة غالكاكيو التابعة لمنطقة مودوغ أثناء عودته إلى مترله. وحتى نهاية تموز/يوليه لم يقبض على أي شخص يشتبه في أنه الفاعل. وفي حادث آخر، شهدت غاروي في ٢ تموز/يوليه قتل نائب سابق لمفوض الشرطة. ولم يقبض على أي شخص يشتبه في أنه الفاعل. ورأت مصادر إعلامية أن دوافع القتل سياسية.

٥٩- وفي ١٧ تموز/يوليه، ندّد الممثل الخاص للأمين العام باغتيال وزير التجارة السابق في مقديشو على يد حركة الشباب، كما قيل. وقُتل الوزير السابق وعضو حالي في البرلمان هو محمد عبد النور غاروين، وجُرح ما لا يقل عن ستة آخرين في انفجار سيارة مفخخة في مقديشو. وتربط التقارير الإعلامية عملية الاغتيال باجتماع عقده الوزير السابق مع فريق الأمم المتحدة المعني بالرصد حول ادعاءات الفساد.

باء- الحق في الغذاء

٦٠- يعتبر النزاع سبباً رئيسياً في التشرد في الصومال. غير أن المعلومات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٤] تدل على أن ارتفاع عدد المشردين داخلياً واللاجئين، في الآونة الأخيرة، يمكن أن يعزى إلى المشاكل التي يواجهونها في الحصول على الحد الأدنى من الإمدادات الغذائية. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، ذكرت التقارير أن حوالي ٠٠٠ ٦ صومالي رحلوا بسبب انعدام الأمن الغذائي الناجم عن ضعف كميات الأمطار الموسمية في مناطق باي وجوبا السفلى وباكول. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٢، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٠٠٠ ١٣ حالة تشرد. وفي منطقة جوبا السفلى، يذكر أيضاً أن السكان ينتقلون إلى المدن المجاورة طلباً للماء والمرعى. وسجلت حالات تشرد مماثلة في المنطقة المتاخمة لإثيوبيا وحولها.

٦١- وفي الأشهر الأخيرة، انتقل حوالي ٠٠٠ ١٥٧ لاجئ صومالي إلى إثيوبيا. ويتواصل، منذ بداية حزيران/يونيه ٢٠١٢، تدفق أعداد متزايدة من اللاجئين الصوماليين إلى إثيوبيا (بمتوسط يناهز ٢٠٠ ١ لاجئ جديد في الأسبوع). وبرر هؤلاء فرارهم بتزايد انعدام الأمن الشخصي والغذائي، بما في ذلك الخوف من التجنيد القسري في صفوف حركة الشباب. والكثيرون من الوافدين الجدد أخذوا معهم كل ما يملكونه، بما في ذلك العربات المجرورة بالحمير وما تبقى لديهم من ماشية.

جيم- التشرد القسري

٦٢- في شباط/فبراير ٢٠١٢، كان استباق اندلاع المعارك في ممر أفغووي بسبب الهجمات التي شنتها قوات البعثة والحكومة الاتحادية الانتقالية على حركة الشباب وراء انتقال حوالي ٠٠٠ ٢٢ شخص من أفغووي إلى مقديشو، التي لجأ إليها بالفعل، حسب تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حوالي ٠٠٠ ١٨٥ مشرد داخلياً، وهو ما يزيد من الضغط على المتاح من الخدمات الأساسية الضئيلة، بما فيها الماء وخدمات الصرف الصحي.

٦٣- وعلاوة على ذلك، أمرت الحكومة الاتحادية الانتقالية بإخلاء المباني لاستعادة ٩٣ مبنى عمومياً كان محتلاً منذ مدة طويلة في مقديشو. وإذا كانت الحاجة إلى تسخير هذه المباني للخدمة العامة وإلى الاستفادة من تعهّد المجتمع الدولي بتأهيلها أمراً مفهوماً، فقد كان ينبغي

---

(٤) انظر: UNHCR Population Movement Tracking Mogadishu Monthly Dashboard, May 2012، متاح من الموقع: www.unhcr.org/4fec227b9.html.

إيجاد حلول بديلة لتفادي تشرد الناس. وإبّان إعداد هذا التقرير، كانت الأمم المتحدة تتعاون مع الحكومة على وضع سياسة بشأن المشردين داخلياً للمساهمة في إيجاد حلول مستدامة.

٦٤- وفي صوماليلاند، أدت السياسة الحكومية المتعلقة بالقضاء على نشاط حركة الشباب إلى صدور بيانات رسمية عديدة تنتقد الهجرة من جنوب الصومال باعتبارها سبباً رئيسياً في انعدام الأمن. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعلنت حكومة صوماليلاند أنها ستطرد حوالي ١٠٠ ٠٠٠ مهاجر غير شرعي في غضون ٣٠ يوماً.

٦٥- وأعرب الخبير المستقل، في اجتماعه مع سلطات صوماليلاند، عن انشغاله إزاء الإعادة القسرية للصوماليين القادمين من جنوب الوسط، وكذا الإثيوبيين والإريتريين وغيرهم من اللاجئين ومتلمسي اللجوء، لأن العودة قد تعرض بعضهم للخطر. وأبلغه وزير العدل أن صوماليلاند دأبت على استضافة الصوماليين الوافدين من الجنوب والوسط وغيرهم من المهاجرين الأفريقيين. وخلال فترة الجفاف في عام ٢٠١١، أوفدت صوماليلاند مجموعة من الوزراء إلى مقديشو لتقديم المساعدة العاجلة إلى "إخوانهم وأخواتهم" في الصومال. وعلاوة على ذلك، وفد الصوماليون من أنحاء شتى في البلاد إلى صوماليلاند من أجل الاستقرار فيها والدراسة في جامعاتها. غير أن العاصمة كانت مكتظة وكان قاعدتها السكانية الكبيرة تعاني وضعاً أوهن بسبب الجفاف. ونتيجة لذلك، لا يمكن أن تستقبل صوماليلاند تدفقاً أكبر من اللاجئين وملتمسي اللجوء.

دال- العنف ضد المرأة

٦٦- يظل سكان المخيمات عرضة للخطر. وأبلغت أفرقة الأمم المتحدة عن حالات عنف جنسي ضد النساء والفتيات المشردات داخلياً ووثقت هذه الحالات. غير أن المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه[٥]، التي زارت الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لاحظت أن عدد الحالات الصحيح غير معروف بسبب الافتقار إلى قاعدة بيانات موحّدة يستخدمها جميع الشركاء المعنيين بالحماية في مقديشو. وبعد أن قدمت المقررة الخاصة تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته العشرين، شكرها الخبير المستقل على ما قدمته من توصيات مهمة يعتقد أنها ستوفر الإرشاد للقيادة الصومالية.

٦٧- وقال ضحايا العنف الجنسي والجنساني في مخيمات المشردين داخلياً إن الجناة هم "صوماليون مسلحون يرتدون بدلات كاكية". وأبلغ عدد قليل من الضحايا الشرطة بحالاتهم لعدم اقتناعهم بجدوى الإبلاغ أو بسبب الخوف من الوصم أو الانتقام. وطلب عدد قليل من الضحايا رعاية طبية بسبب تكلفتها. وأنشأت الحكومة الاتحادية الانتقالية فرقة عمل معنية

(٥) انظر الوثيقة A/HRC/20/16/Add.3.

بالعنف ضد المرأة، وساعدت الأمم المتحدة الحكومة على تنفيذ التدابير الرامية إلى منع هـذه الظاهرة والتصدي لها.

٦٨- وتحدثت التقارير أيضاً عن ارتكاب أفراد البعثة أعمال استغلال واعتداء جنسيين رغم أن مدونة قواعد سلوك البعثة تحظر ذلك. ومن أجل منع هذه الظاهرة والتصدي لها على النحو الواجب، ينبغي أن تكثف البعثة تعاونها مع السكان المحليين وأن تعزز آلياتها الخاصة بالمكافحة والتصدي. وقُدّمت معلومات إلى الخبير المستقل مفادها أن البعثة تفتقر إلى استراتيجية للإعلام والتوعية وإلى نظام إبلاغ خارجي وبرنامج لمساعدة الضحايا. وبالنظر إلى السماح بزيادة عدد القوات إلى ٠٠٠ ١٧ جندي، فإنه ينبغي الآن معالجة هذه الثغرات.

هاء- حماية الأطفال

٦٩- أحيط الخبير المستقل علماً بأن الأمم المتحدة تواصل بذل جهودها الرامية إلى التصدي لانتهاكات حقوق الطفل في الصومال. وتواصل فرقة العمل القُطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥)، توثيق حالات الانتهاك الجسيمة في هذا الصدد. وأبدى الخبير المستقل قلقاً خاصاً بشأن زيادة تعرض الأطفال المباشر للهجمات وعمليات إطلاق النار بسبب تكثيف النشاط العسكري ضد حركة الشباب.

٧٠- وعلم الخبير المستقل أيضاً أن فرقة العمل القُطرية تتابع تنفيذ الحكومة الالتزامات التي قدمتها في عام ٢٠١٠ خلال زيارة الممثل الخاص المعني بالأطفال والتراعات المسلحة. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت الحكومة اعتماد تدابير صارمة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وعبّرت عن استعدادها لفتح حوار بشأن إعداد وتنفيذ خطط عمل مقيدة زمنياً وفقاً قرارات مجلس الأمن ١٥٣٩(٢٠٠٤) و١٦١٢(٢٠٠٥) و١٨٨٢(٢٠٠٩).

٧١- وتم، خلال حلقة عمل نظمتها الحكومة الاتحادية الانتقالية والأمم المتحدة يومي ٦ و٧ آذار/مارس في مقديشو اعتماد مشروع خطة عمل بشأن تسريح الأطفال المجنّدين في القوات المسلحة الحكومية وإعادة إدماجهم.

٧٢- وعلى هامش الاجتماع الذي عقده فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في روما يومي ٢ و٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، وقّع وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء حسين عرب عيسى، خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة الوطنية الصومالية. وينبغي أن تتخذ حكومة الصومال تدابير ملموسة لضمان تكوين جيش وطني خال من الأطفال الجنود.

٧٣- غير أن التطورات الإيجابية التي حققتها الحكومة حجبتها تقارير تفيد بأن مجاهدي حركة الشباب كانوا يجندون الأطفال بالقوة. وتفيد هذه التقارير بأن ميليشيا حركة الشباب في منطقة غالغودود جمعت ما يقارب ١٠٠ طفل تبلغ أعمارهم ١٢ سنة أو أقل، وأرسلتهم

إلى مدارس قرآنية حيث تلقوا، حسب ما ذُكر، دروساً في الجهاد فقط. وقال السكان المحليون إن الأطفال عندما عادوا إلى بيوتهم كانوا يرددون أناشيد جهادية ويعتدون على محاربي حركة الشباب. غير أن تقارير الأشهر الأخيرة أفادت بأن حركة الشباب فقدت السيطرة على مدن عديدة في منطقة غالغودود.

٧٤- وظل وضع الأحداث في مراكز الاحتجاز في صوماليلاند مصدر قلق. وخلص تقييم أجراه وزير العدل في صوماليلاند في آب/أغسطس ٢٠١١ إلى أن الإناث كن يمثلن ١٠ في المائة من أصل ١٠٤ أطفال كانوا مسجونين آنذاك. وأدين ٥٩ في المائة من الأطفال المسجونين بسبب جرائم الاغتصاب وحيازة المخدرات وجرائم متصلة بالعصابات، وغيرها من المخالفات البسيطة، أما البقية، وهم ٤١ في المائة، فكانوا في حالة اعتقال مؤقت. وخلص التقييم إلى أن القانون المتعلق بقضاء الأحداث لم ينفذ بعدُ. وقد نصّ هذا القانون على إنشاء محاكم للأطفال ومراكز احتجاز رهن المحاكمة ومراكز تأهيل.

واو- حرية التعبير ووسائط الإعلام

٧٥- كانت الحريات الديمقراطية، بما فيها حرية الرأي والتعبير، مقيدة في جميع أنحاء الصومال. وفي ظل هذا القمع سعت كل الجهات، الحكومية منها وغير الحكومية، إلى التحكم في حرية الرأي والتعبير والحد من نطاقها بدوافع تتراوح بين حماية المصلحة الوطنية وأمن الدولة والأخلاق العامة. وأثّر ذلك على عمل جهات عديدة منها الصحفيون الذين كانوا يتعرضون في جميع أنحاء البلاد للمضايقات والتخويف والاعتقال والاحتجاز غير القانونيين أو التعسفيين على أيدي السلطات الحكومية و/أو الميليشيات. وتلقى الكثير من الصحفيين تهديدات بالقتل أو قُتلوا بسبب عملهم أو بسبب ما نشروه من معلومات.

٧٦- وفي صوماليلاند، ظلت السّلطات تحكم السيطرة على وسائط الإعلام. ولا توجد سوى محطة إذاعية واحدة فقط وهي خاضعة للحكومة وتعمل وفقاً لتوجيهاتها الصارمة. ودأبت حكومة صوماليلاند على حظر إنشاء محطات الـ FM الإذاعية الخاصة. وفي نهاية عام ٢٠١١ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أُبلغ عن تعرض الصحفيين لحملة اعتقالات ومضايقات، لا سيما اعتقال ٢١ صحفياً في ١٥ كانون الثاني/يناير بينما كانوا يحتجون على إغلاق محطة تلفزيونية.

٧٧- وفي بونتلاند، ما زالت السلطات تقيد تغطية وسائط الإعلام للمسائل السياسية والأمنية رغم تعهد الرئيس بمزيد من الانفتاح. وفي ٢ أيار/مايو، أطلق ثلاثة رجال النار في غالكاكيو على صحفي بارز يعمل في محطة إذاعية وعضو في الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين فأردوه قتيلاً. ولم يبلّغ عن أية اعتقال في هذا الصدد. وفي حادث آخر، قام أربعة مجهولين في ٢٤ أيار/مايو بإطلاق النار على صحفي يعمل في المحطة الإذاعية شابيل فأردوه

قتيلاً. ورفعت عملية الاغتيال هذه عدد الصحفيين المغتالين في الصومال منذ بداية عام ٢٠١٢ إلى ستة.

٧٨- وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٢، شنّت الشرطة هجوماً على مقر كودكا نابادا، وهي محطة إذاعية خاصة تبث من بوساسو في بونتلاند، وصادرت جهاز البث وغيره من التجهيزات وأقفلت المحطة. واعتقلت الشرطة مدير المحطة وظلت تحتجزه حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢ من دون أن توجه إليه أية تهمة. وذكرت التقارير أن هذا الهجوم شُنّ عقب بث المحطة الإذاعية خبراً مفاده أن اشتباكات قد اندلعت بين إدارة بونتلاند ومقاتلين منتمين إلى حركة الشباب بالقرب من إقليم غالغالا (منطقة باري).

٧٩- وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، قام مسؤولون أمنيون تابعون لمساعد وزير الأمن في بونتلاند بمصادرة تجهيزات يملكها مراسل المحطة التلفزيونية "يونيفرسال تي في" ومراسل المحطة الإذاعية الإلكترونية "Raxanreeb" ومصور شبكة التلفزيون الشرقية. ويبدو أن الحادث وقع عقب تغطية الصحفيين لمؤتمر صحفي دعا إليه الجنرال عبد الله سعيد سمتار. وأعيدت التجهيزات إلى الصحفيين بعد مرور عدة أيام على الحادث. وهذا الجنرال، الذي شغل منصب وزير الأمن سابقاً، لديه طموحات سياسية وهو يعتزم الترشح لرئاسة الدولة.

٨٠- وفي حين يكفل دستور بونتلاند الحق في حرية التعبير، منع قانون وسائط الإعلام لعام ١٩٩٩ وسائط الإعلام من أن تنشر مواد إعلامية منها التقارير التي تهدد أو تقوض أمن بونتلاند واقتصادها وكرامتها ومصالحها الفضلى. ويتعرض للملاحقة القانونية أي شخص يخالف هذه الأحكام. ولم يضع القانون تعريفاً لما من شأنه أن يهدد أمن بونتلاند أو يقوّضه، ومن ثم فتح الباب أمام التجاوزات.

زاي- معاملة السجناء

٨١- زار الخبير المستقل، خلال وجوده في الصومال، العديد من مراكز الاحتجاز في بونتلاند وصوماليلاند. واكتشف أن احتجاز الكثيرين غير قانوني أو تعسفي، إذ يفتقر إلى سند قانوني. كما ذهل عندما علم باحتجاز نساء وفتيات بتهمة "عصيان" الوالدين أو الأزواج. وتكاد ظروف الاحتجاز تصل إلى حدود المعاملة اللاإنسانية وكانت خدمات الماء والصرف الصحي غير متوفرة في حالات كثيرة. وكانت التهوئة ضعيفة إذ كانت النوافذ عبارة عن ثقب صغيرة. وكانت السجون مكتظة وخانقة من شدة الحر. وكان السجناء ينامون على الأرض مباشرة. ولا يُحترم دائماً مبدأ الفصل بين الأحداث والكبار، وبين المجرمين وبقية السجناء. وكان معظم السجناء في بونتلاند ومقديشو متهمين بجرائم خطيرة مثل القتل العمد أو القرصنة أو بتهمة الارتباط بحركة الشباب؛ غير أن الاحتجاز كان يبدو في كثير من الحالات تعسفياً أو غير قانوني.

٨٢- ولم يستطع الخبير المستقل زيارة سجن مقديشو لأسباب أمنية. لكنه أُبلغ في وقت لاحق بأن فريقاً يضم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووحدة حقوق الإنسان المشتركة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، واليونيسيف، قيّم الوضع في سجن مقديشو المركزي وعقد اجتماعات مع مسؤولين حكوميين يمثلون مؤسسات مختلفة من قطاع القضاء الجنائي، بمن فيهم ممثلون لوزارة العدل والأوقاف والشؤون الدينية وحرّاس السجون والجهاز القضائي. كما تشاور أعضاء فريق التقييم مع ممثلين للمجتمع المدني وأجروا مقابلات مع السجناء المحتجزين في سجن مقديشو المركزي. ويحظى هذا التطور بالترحيب.

خامساً- تطورات أخرى

٨٣- شهدت الفترة المشمولة بالتقرير كذلك مشاركة أكبر من المجتمع الدولي بهدف المضي قدماً في تنفيذ خريطة الطريق. وعُقد عدد من الاجتماعات المهمة، بما فيها اجتماع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ واجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال المعقود في جيبوتي يومي ٥ و٦ شباط/فبراير ٢٠١٢؛ ومؤتمر لندن بشأن الصومال المعقود في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢؛ ومؤتمر إسطنبول بشأن الصومال المعقود يومي ٣١ أيار/مايو و١ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ واجتماع الفريق الدولي المعني بالأزمات المعقود يومي ٢ و٣ تموز/يوليه في روما؛ واجتماع دبي المعقود يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتمثل الهدف من هذه الاجتماعات بالأساس في المضي قدماً بخريطة الطريق، والجمع بين الأطراف المعاندة، والمساعدة في تجاوز الاختلافات، ودعم تنفيذ خريطة الطريق، وتحذير "المفسدين" من العواقب الوخيمة.

٨٤- وتمثل تطور آخر في توقيع الحكومة الاتحادية الانتقالية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢. وتهدف هذه المذكرة إلى مساعدة الحكومة على احترام التزامها بدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون في الصومال، والقضاء على ثقافة العنف والإفلات من العقاب، وإقرار المحاسبة.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٨٥- تشير التطورات الأخيرة في الصومال إلى أن البلد وصل إلى منعطف في تاريخه الحديث الذي اتسم بعدم الاستقرار. وتمكن الصومال، بفضل جهود جميع الجهات المعنية، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمجتمع الدولي، من أن يخطو نحو وضع يسوده السلام والاستقرار. وبلوغ هذا الوضع بالفعل في الإطار الزمني المنصوص عليه في خريطة الطريق يتوقف على قيادة الصومال وشعبه.

وتوجد أدلة على إحراز تقدم مطّرد في تنفيذ خريطة الطريق في الأشهر الأخيرة. ولكن ما زالت التحديات قائمة. وسيكون موعد ٢٠ آب/أغسطس قد فات عند تقديم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان.

٨٦- ويعرب الخبير المستقل، في آن واحد، عن أمله وخشيته إزاء توقعات نجاح العملية الانتقالية في الصومال. فهو يأمل في أن يدرك شعب الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية أنه في حال ضياع الزخم الذي تحقق حتى الآن من أجل بلوغ الأهداف التي تطلّب وضعها بذل جهود جبارة في السنوات الأخيرة، فإن الصومال قد يدخل في مرحلة طويلة أخرى تتسم بالفوضى وانعدام اليقين. وقد لا تقتصر عواقب الفشل على فقدان الدعم الدولي المقدّم على مدى سنوات فحسب، بل يمكن أن تفضي أيضاً إلى تعزيز موقف الجهات التي استفادت من النزاع وانعدام الاستقرار. ويخشى الخبير المستقل مكائد الكثير من العناصر الصومالية التي لا ترغب في نجاح خريطة الطريق و/أو التي تعتقد أن استمرار انعدام الاستقرار يخدم مصالحها الفردية أو الجماعية على نحو أفضل. وما لم تتحد أغلبية الشعب الصومالي ضد هؤلاء "المفسدين" وما لم تبد العزم على إحباط جهودهم، فستكون الكلمة الفصل لهؤلاء المفسدين. وهذا خطر ينبغي أن يحتاط منه الجميع.

٨٧- ولا يمكن أن تنجح مرحلة ما قبل الفترة الانتقالية وما بعدها إلا بواسطة بذل جهود جبارة من جميع الجهات المعنية. ويجب أن يبادر كل من الحكومة الحالية والحكومة القادمة باتخاذ إجراءات ترمي إلى توعية الشعب بفوائد سيادة القانون مقارنة باستمرار النزاع والفوضى والارتباك. ومن دون الدعم الشعبي القوي لا يمكن تحقيق التغير المنشود.

٨٨- وكما جاء في التقارير السابقة، تعتبر الحكومة الاتحادية الانتقالية الفاعل الأساسي في هذه الصدد. ويمكن أن تستحوذ الحكومة على أذهان الناس وأفئدتهم من خلال تغيير أسلوب العيش الذي عرفوه في السنوات الأخيرة في غياب سيادة القانون وغياب أية سلطة يلجؤون إليها عند الحاجة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بإقناعهم بأن الحكومة تهتم برعايتهم وتدرك احتياجاتهم في مجال حقوق الإنسان وتحرص على إعادة الكرامة إليهم.

٨٩- وللأسف، فقد المواطن العادي الثقة في قيادته بسبب تاريخ البلد الحافل بالمكائد السياسية والمعارك بين فئات ما انفكت تتداول على الحكم في مقديشو. ونتيجة لذلك، استجارت فئات عديدة بعشائرها أو بأسياد الحرب المحليين مقابل الولاء. ويجب أن تقوم الحكومة الاتحادية الانتقالية بكل ما يلزم لتغيير صورتها لدى الشعب.

٩٠- وعلاوة على النهوض بالوضع الأمني للشعب، الذي تحسّن بشكل كبير في الأشهر الأخيرة، يجب أن تعدّ الحكومة الاتحادية الانتقالية الأرضية لحكومة ما بعد الفترة الانتقالية لكي تواصل عملية التغيير في الصومال، لا من الناحيتين السياسية والاقتصادية فحسب وإنما أيضاً من الناحية الاجتماعية. وينبغي أن تضع الحكومة في اعتبارها أن

المواطن الصومالي العادي يراها حكومة ينحصر جل اهتمامها في الاستيلاء على السلطة وسوء استخدامها، والانغماس في الفساد بهدف تكديس الثروة، وزرع بذور الشقاق والفرقة بين الشعب لكي يظل منقسماً، وتستمر في الوقت ذاته في تجاهل صالح هذا الشعب تجاهلاً سافراً. وقد لا يكون الكثير من هذه الأمور صحيحاً وقد لا يعي الناس الصعوبات التي تواجهها الحكومة. ولا يؤيد الخبير المستقل كل هذه الادّعاءات لأنه مقتنع بالتزام الكثيرين من قادة الحكومة الانتقالية بفتح صفحة جديدة وأكثر إشراقاً أما الصومال، لكنه يسلم بأن هذه الرؤى راسخة في الأذهان.

٩١- وسعياً إلى تغيير هذه الصورة العامة السلبية، ينبغي أن تنظر الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع خريطة طريق أخرى لإعطاء الشعب صورة واضحة عن الكيفية التي تسعى بها إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، مع تحديد جدول زمني لكل نشاط. ولقد نسي الشعب الصومالي لزمن طويل كيف تكون الحياة مختلفة في دولة يسودها حكم القانون ولا يكون فيها الحكم السديد مجرّد شعار وإنما أيضاً ممارسة حكومية، وتعزز فيها الحكومة حقوق الإنسان وتحميها.

٩٢- ويجب أن توسع خريطة الطريق المقترحة في مجال بحقوق الإنسان نطاق تركيز حقوق الإنسان في الصومال إلى أبعد من الحقوق المدنية والسياسية ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبينما يجب التشديد على الحق في محاكمة عادلة والحق في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي وغير القانوني وفي عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية والحق في إمكانية اللجوء إلى القضاء والحق في إجراءات عادلة قبل الاحتجاز والحق في الاستعانة بمحام، ومساعدة الناس على أن يفهموا أن حقوقهم هذه يكفلها الدستور، سيكون المواطن الصومالي العادي الذي يعاني الجوع والعطش والحرمان من مقومات الحياة الأساسية ربما أشد حرصاً على التمتع بالحق في الغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي والصحة والتعليم وما شابهها من الحقوق. ويجب أن توضح خريطة الطريق كيف تقترح الحكومة إعمال هذه الحقوق.

٩٣- ويمكن وضع خريطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان بمساعدة المكلّفين بولايات مواضيعية في إطار نظام الإجراءات الخاصة. ويمكن أن تنظر حكومة الصومال في دعوة هذه الآليات إلى تحديد مختلف الاحتياجات في المجالات المعنية. ويعتقد الخبير المستقل أن ولايات عدد كبير من المكلفين بولايات ذات صلة بالوضع في الصومال.

٩٤- ويود الخبير المستقل تذكير الحكومة بأن حقوق الإنسان تشمل كامل طائفة مسائل حقوق الإنسان وأن الاعتناء بها جميعاً مهم لكرامة الإنسان ونوعية حياته. ويمكن أن تعطي الحكومة الأولوية لخطة التنفيذ في المجالات المعنية وذلك بمساعدة المكلفين بالولايات. وسيشكل ذلك رسالة قوية إلى المجتمع الدولي وسيدفعه إلى مساعدة الحكومة على إعمال هذه الحقوق.

٩٥- وعند تقديم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان، ستكون خريطة الطريق الرامية إلى إنهاء الفترة الانتقالية في الصومال قد اكتملت وستكون الحكومة الجديدة لما بعد الفترة الانتقالية قد عُيّنت. وهكذا فإن مسؤولية تنفيذ العديد من التوصيات المقدمة في التقرير ستقع على كاهل الحكومة الجديدة. غير أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ينبغي أن تهيئ الأرضية التي سيستند إليها عمل حكومة ما بعد الفترة الانتقالية. وبالطبع، ينبغي أن يؤدي المجتمع الدولي والأمم المتحدة دوراً هاماً خلال المرحلة المؤقتة ومرحلة ما بعد الفترة الانتقالية.

ألف- الحكومة الاتحادية الانتقالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية

٩٦- يحث الخبير المستقل الحكومة الاتحادية الانتقالية على وضع خريطة طريق بشأن حقوق الإنسان مع تحديد إطار زمني لتنفيذ كل نشاط وتحديد مسؤولية أعضاء الحكومة. وينبغي أن يتم ذلك ضمن عملية شاملة للجميع وشفافة وقائمة على المشاركة. ويمكن طلب الأفكار والتوصيات من جميع المواطنين الصوماليين، خاصة فيما يتعلق بتحديد الأولويات. كما يمكن للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم المساعدة في هذا الصدد.

٩٧- ويبدي الخبير المستقل قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن مجموعات عديمة الضمير تحاول استمالة المرشحين للانتخابات القادمة بالأموال أو بالتهديد. ويجب التصدي لهذه المحاولات مهما كلف الثمن. وإذا نجحت المجموعات في ذلك فلن يتحقق أحد الأهداف الأساسية التي تقوم عليها خريطة الطريق وهو هدف الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويحث الخبير المستقل جميع الأطراف المعنية على التعاون مع الحكومة في هذا الصدد.

٩٨- ويعتقد الخبير المستقل أن من الأفضل أن تقوم خريطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان على الحكم السديد وسيادة القانون اللذين ينبغي بالتالي، أن يشكلا أولوية رئيسية من أولويات الحكومة.

٩٩- ويحث الخبير المستقل الحكومة على بذل جهود خاصة بهدف ضمان حصول أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من الأجهزة الحكومية على التدريب المناسب وتنظيمها تنظيماً صارماً لكفالة احترام حقوق الإنسان والكرامة البشرية في تعاملها مع الشعب الصومالي. ونجاحها في هذا الصدد يمكن أن يساعد هذه المبادرات على استقطاب الدعم الدولي.

١٠٠- ويحث الخبير المستقل الحكومة على التحقيق في جميع حالات القتل العمد ومحاولات القتل التي تعرض لها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والبرلمانيون والوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين، والمواطنون العاديون.

١٠١- ويحث الخبير المستقل الحكومة على تطبيق القوانين المعتمدة بدلاً من اللجوء، حسبما ادّعي مؤخراً، إلى مراسيم الطوارئ لمقاضاة ومحاكمة المدنيين الذين ارتكبوا جنايات في المناطق المحرّرة. وينبغي أن تفصل بوضوح بين اختصاص المحاكم العسكرية الاستثنائية والمحاكم المدنية العادية ومحاكم العدل.

١٠٢- وينبغي أن تفي الحكومة بالتزامها بعدم تجنيد الأطفال في الأنشطة العسكرية. ويجب إنشاء آلية موثوق بها ويمكن التحقق منها للتأكد من امتثالها.

١٠٣- وينبغي أن تهتم الحكومة اهتماماً خاصاً باحتياجات السكان في مجالي التعليم والصحة اللذين تضرراً كثيراً طيلة فترة الأزمة. ويحرص المجتمع الدولي في هذا المضمار على دعم أي مجهود تبذله الحكومة في إطار التزاماتها.

١٠٤- ويحث الخبير المستقل الحكومة على تنفيذ التوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بالصومال، وبخاصة تلك المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة والتصدي للعنف ضد المرأة. وينبغي أن تهتم كذلك اهتماماً خاصاً بجميع التوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه[٦].

١٠٥- ويحث الخبير المستقل الحكومة على التصديق على جميع الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان التي لم تصبح بعد طرفاً فيها.

١٠٦- وينبغي أن تنظر الحكومة في إيلاء اهتمام خاص لتحسين قطاعي القضاء والسجون، لأن أداءهما وقدرتهما تأثرا كثيراً بسبب ما طالهما من إهمال على امتداد سنوات عديدة. وأفضى غياب آليات محاكمة الجناة ومساءلتهم إلى تفشي ثقافة الإفلات من العقاب، وهي آفة ينبغي القضاء عليها في المجتمع الصومالي. ومن المهم أيضاً تحسين أوضاع الاحتجاز الفظيعة التي لوحظت في جميع أنحاء البلد.

باء- صوماليلاند

١٠٧- يحث الخبير المستقل سلطات صوماليلاند على أن تكفل لجميع مواطنيها الحق في حرية الرأي والتعبير وفقاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في دستور صوماليلاند. وينبغي أن يحال كل شخص محتجز إلى محكمة وأن توجه له الاتهامات وفقاً للقانون، أو أن يطلق سراحه. وينبغي إبلاغ أقارب المحتجزين بمكان وجودهم والسماح لهم بزيارتهم أثناء الاحتجاز.

١٠٨- ويجب أن تحترم قوات الأمن في صوماليلاند معايير حقوق الإنسان عند استخدام القوة، بما في ذلك القوة الفتاكة، في مناطق سول وسناغ وكاين. وعند التصدي

(٦) انظر الوثيقة A/HRC/20/16/Add.3.

للمظاهرات، يجب أن يتقيد الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون بالشروط الدولية المتمثلة في الضرورة والتناسب عند استخدام القوة، وذلك وفقاً للمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القانون.

١٠٩- ويحث الخبير المستقل صوماليلاند على الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب القوانين الدولية والإقليمية المتعلقة باللاجئين والمبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينبغي أن تمتنع صوماليلاند عن الترحيل القسري للصوماليين الوافدين من أقاليم جنوب وسط البلاد واللاجئين وملتمسي اللجوء الأفارقة.

١١٠- ويحث الخبير المستقل حكومة وبرلمان صوماليلاند على حظر حبس الشباب لمجرد عصيان والديهم. وعند أخذ القانون العرفي في الاعتبار، ينبغي أن يتحمل الوالدان كامل المسؤولية في توفير أفضل تعليم ممكن لأطفالهم غير البالغين سن الثامنة عشرة وفي مواجهة التحديات في هذا الصدد.

جيم- بونتلاند

١١١- يحث الخبير المستقل سلطات بونتلاند على اتخاذ التدابير المناسبة لوقف الهجمات النمطية على القضاة والمدّعين العامين، وعلى رجال الأعمال والزعماء الدينيين. وتواصل هذا الاتجاه سيؤثر بشكل خطير على سيادة القانون وإقامة العدل في بونتلاند. كما يبدي الخبير المستقل قلقه إزاء عزل ٢١ قاضياً بطلب من رئيس القضاة، من دون أن توجه إليهم تهم. ويتسبب ذلك في زيادة الفراغ والتوترات في إقامة العدل.

١١٢- وإذا كان كرم الضيافة الذي أبدته بونتلاند تجاه المشردين داخلياً الوافدين من جنوب وسط الصومال أمراً يستحق الإشادة، وكانت حاجة بونتلاند إلى التصدي لما تنفذه حركة الشباب من أعمال إرهابية أمراً مفهوماً، فإن الخبير المستقل قلق إزاء عمليات الاعتقال الواسعة التي تعرض لها الشباب الوافدون من جنوب وسط الصومال والتي لم تراعَ فيها الأصول القانونية. ولذا يحث الخبير المستقل على أن تتماشى كل الإجراءات المتخذة في هذا السياق مع التزامات بونتلاند بموجب المعايير الدولية والأفريقية لحقوق الإنسان.

١١٣- ويشجع الخبير المستقل حكومة بونتلاند على أن تشغّل مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان وأن تعين رئيساً له بشكل يتسم بالشفافية بعد إجراء مشاورات واسعة مع كل الجهات المعنية، بما فيها منظمات المجتمع المدني. ويمكن أن تقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووحدة حقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى المكتب لضمان امتثال أنشطته مبادئ باريس.

دال- المجتمع الدولي

١١٤- ينبغي أن يركّز المجتمع الدولي اهتمامه خلال الأسبوعين اللذين يسبقان انتهاء الفترة الانتقالية على ضمان نجاح الانتخابات المقررة في خريطة الطريق. ويقترح الخبير المستقل أن تخول قوات البعثة صلاحية التصدي لأية إشارات تدل على تزوير العملية الانتخابية.

١١٥- وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في دعم جميع الجهود الصادقة التي تبذلها الحكومة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصومال. وينبغي أن يدعم على الخصوص تركيز الحكومة بشكل أقوى على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي النظر على نحو محدد في تعزيز الحق في التعليم لأن الأطفال الصوماليين حُرموا من التعليم طيلة جيلين تقريباً بسبب النزاع طويل الأمد. ويجب الاهتمام في هذا الصدد باحتياجات الفئات الضعيفة، بما فيها الأقليات والنساء والمشردون داخلياً.

١١٦- وفي مناطق جنوب وسط الصومال التي باتت خاضعة تدريجياً لسيطرة الحكومة، تحتاج المجتمعات إلى دعم كبير وسريع. وفي الوقت ذاته، تحتاج فرص تعزيز التنمية في المناطق التي تنعم بقدر أكبر من الاستقرار إلى موارد إضافية. ومن اللازم خصوصاً تعزيز سيادة القانون وزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة ومساءلة دوائر الشرطة وقابلية نظم السجون للاستمرار.

١١٧- وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي إطلاق حملة وطنية وعالمية للتوعية بأوضاع المرأة في الصومال وإنشاء قنوات تمويل محددة لدعم المنظمات النسائية المحلية المعنية بحماية حقوق المرأة وتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني وضحايا التمييز في الصومال.

١١٨- ويناشد الخبير المستقل الجهات المانحة الدولية أن تدعم برامج مجموعة الحماية التابعة لعملية النداءات الموحّدة. ولم تحصل هذه المجموعة في السابق على ما يكفي من التمويل، مما أثر سلباً على البرامج المتصلة بحقوق الإنسان.

١١٩- وينبغي أن يحذر المجتمع الدولي مما سمّته المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة "تجزؤ المساعدة الدولية" المقدمة إلى الصومال[٧]. ويود الخبير المستقل توجيه اهتمام الأمم المتحدة إلى هذه المسألة أيضاً.

١٢٠- وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والتقنية إلى سلطات صوماليلاند التي تحرز تقدماً في مجال الديمقراطية والحكم السديد وسيادة القانون. ومثلت الاستراتيجية المتعلقة بقطاع العدل إنجازاً رئيسياً وينبغي أن تنفذ في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة.

---

(٧) المرجع نفسه، الفقرات من ٧٦ إلى ٨٠.

١٢١- وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي سلطات بونتلاند في سبيل القضاء على القرصنة. وفي هذا الصدد، ينبغي تنفيذ استراتيجية متكاملة تجمع بين التدابير المحلية والدولية الرامية إلى التصدي للأسباب الأساسية على أرض الواقع، بما يشمل سبل الرزق وفرص العمل، والتدريب والتوعية المهنيين، والصيد غير المشروع، وإلقاء النفايات السامة.

هاء- منظومة الأمم المتحدة

١٢٢- ينبغي أن يؤدي نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي إلى مقديشو إلى زيادة مشاركة وحدته المتعلقة بحقوق الإنسان في رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير عامة، وفي برامج بناء القدرات وفي أنشطة التوعية في مقديشو وغيرها من أنحاء الصومال. ويجب أن توفر الأمم المتحدة للوحدة ما يكفي من القدرات، من حيث الموارد البشرية والمالية على السواء، لتستطيع الاضطلاع بمهام ولايتها على نحو فعال. وينبغي، بوجه خاص، أن تولي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اهتماماً أكبر للأنشطة المتعلقة بالمجالات المذكورة في هذا التقرير، لا سيما فيما يتعلق بالوضع في مناطق سول وساناغ وكاين، وأن توفر المزيد من الدعم لهذه الأنشطة.

١٢٣- وفي ضوء التطورات الأخيرة في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٨٨٨(٢٠٠٩) و١٩٦٠(٢٠١٠)، ينبغي أن تنشر الأمم المتحدة عدداً كافياً من المستشارين المعنيين بحماية المرأة في وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فتعزز بذلك قدراته على رصد الانتهاكات المتصلة بالعنف والشواغل المتعلقة بالحماية وتوثيقها والإبلاغ عنها والتصدي لها.

١٢٤- ويمثل توقيع الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة التفاهم المتعلقة بالتعاون التقني انطلاقة حسنة لتحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصومال. وتوفر هذه المذكرة إطاراً يمكن للحكومة أن تلتمس في ظله المشورة والمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية النهوض بمختلف جوانب مسائل حقوق الإنسان.

١٢٥- وبما أن مسألة استخدام الأطفال وتجنيدهم لأغراض عسكرية ما زالت تشكل أحد دواعي القلق الرئيسية، فيجب أن ترصد الأمم المتحدة عن كثب تنفيذ السياسة الحكومية المتمثلة في عدم تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الصومالية. وينبغي أن تضمن أيضاً تنفيذ الخطة الأمنية المشتركة المتصلة بإعادة إدماج الأطفال المجنّدين ضمن وحدات مسلحة في الحياة المدنية.

١٢٦- وينبغي أن تنظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنظيم حلقة عمل يشارك فيها مشرّعون وأعضاء في الجهاز القضائي، فضلاً عن خبراء في القانون الإسلامي والقانون الدولي، لمعالجة مسألة مواءمة القوانين الصومالية، وبخاصة مواءمة القانون

الإسلامي والشريعة والقانون العرفي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويمكن أن تضم حلقة العمل بعض المكلّفين بولايات بشأن مسائل مواضيعية مثل التعذيب، وحالات الاختفاء القسري، وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والعنف ضد المرأة، وحرية الرأي والتعبير، وأعضاء مختارين من الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان، وغيرهم.

١٢٧- ويجب أن تولي الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً لمساعدة الحكومة على إعادة إرساء نظام قضائي شرعي في مقديشو وجنوب وسط الصومال. ويتوقف إعمار البلاد على إجراء تقييم منسق محدد لقطاعي القضاء والسجون، ووضع استراتيجية وطنية الملكية لإعادة إنشاء جهاز جيد الأداء.

١٢٨- وينبغي أن تضع مؤسسات الأمم المتحدة في الاعتبار أنه يوجد في الصومال اعتقاد واسع الانتشار مفاده أن قسطاً كبيراً من المساعدة الدولية المقدمة من المجتمع الدولي إلى الصومال يصرف على تنظيم البعثات ودعم الأنشطة الإنسانية وبرامج بناء القدرات، وأن جزءاً يسيراً جداً منها صُرف على حياة المواطنين العاديين. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بأنشطة علاقات عامة وأن تبذل جهوداً إضافية لمحو هذا التصور الذي يؤثر على نتيجة عملها وعلى سلامة موظفيها.

١٢٩- وينبغي تشجيع الأمم المتحدة والوكالات المانحة على مساعدة الحكومة على تقديم المساعدة طويلة الأمد للمشردين داخلياً، لا سيما النساء والأطفال. وينبغي أن تساعد المنظمة الحكومةَ على ضمان توفير الإنارة والأمن الكافيين، والوصول السهل إلى مراكز الشرطة، فضلاً عن الوصول إلى مرافق الرعاية الطبية والمدارس والحصول على مأوى لائق وعلى الغذاء.

١٣٠- وينبغي أن تدرج وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها التوصيات المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل في خططها وبرامجها وأن تقدم إلى الحكومة الدعم التقني والمالي اللازم لتنفيذها.

١٣١- وينبغي أن يبذل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المزيد من الجهود من أجل الارتقاء بظروف المحتجزين الرهيبة في الصومال إلى مستوى المعايير الدولية وضمان امتثالها القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

١٣٢- ويشجع الخبير المستقل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على تقديم خدمات استشارية إلى سلطات بونتلاند بهدف وضع قانون بشأن وسائط الإعلام يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.